

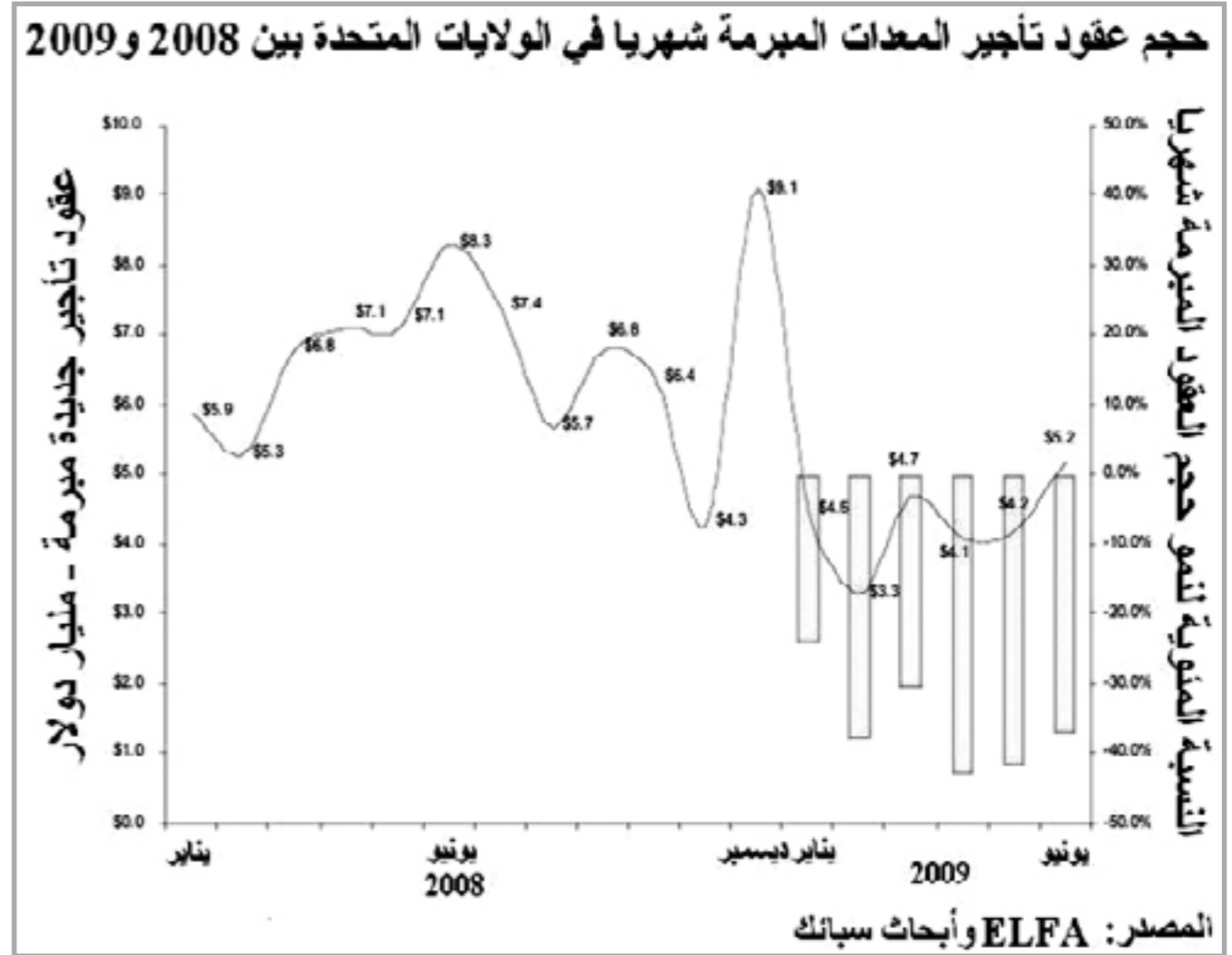
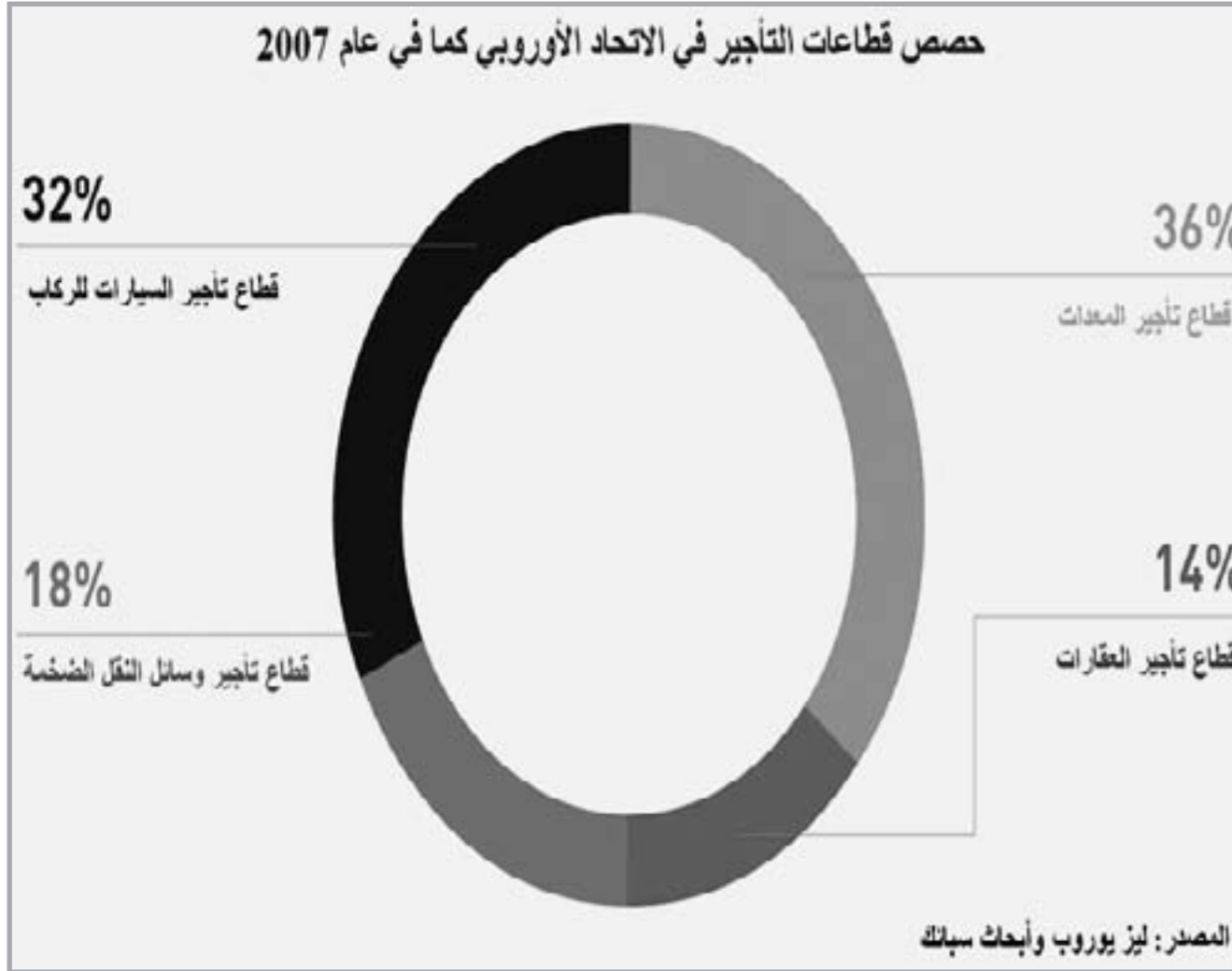
في تقريرها الشهري عن تأثير الأزمة المالية على سوق تأجير المعدات في العالم وفرص النمو المتاحة فيه

«سبائك»: نمو صناعة تأجير المعدات يتباطأ بسبب الأزمة المالية

◀ 650 مليار دولار حجم صناعة تأجير المعدات في أميركا و713 مليار يورو حصة أوروبا الإجمالية من السوق العالمي

◀ تراجع حجم العقود الأميركية للتأجير بنسبة 35,7% بالنصف الأول

بالغا 26,1 مليار دولار مقابل 40 ملياراً للفترة نفسها من العام الماضي



الأسواق الناشئة خصوصا دول الخليج مازالت تقدم فرصاً ذهبية لشركات التأجير

ظفرة المشاريع في المنطقة تبشر بانتعاش سوق تأجير المعدات على المدى البعيد

على الرخصة مثل الحد الأدنى من رأس المال المطلوب. فالصين مثلا حددت شرطا ليكون الحد الأدنى لرأس المال لشركة تأجير 10 ملايين دولار، وفي البرازيل 4 ملايين دولار.

وأوضح التقرير أن أسواق روسيا والصين والهند والبرازيل تزخر بفرص كثيرة لنمو قطاع تأجير المعدات مع ارتفاع الطلب على المشاريع العملاقة والصناعية وعلى التكنولوجيا.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فلعل تأجير معدات البناء والإنشاء هو الأكثر انتشارا في ظل طفرة المشاريع العقارية التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الخمسة الماضية.

فحسب بيانات «ميد»، تبلغ قيمة المشاريع قيد الإنشاء والمزمع تنفيذها في الخليج حوالي 2,1 تريليون دولار، تستحوذ على 19% من إجمالي هذه المشاريع حتى الساعة بسبب الأزمة المالية، مما أثر بدوره على نمو قطاع تأجير المعدات. لكن الحجم الضخم للمشاريع يعد بفرص مجدية لشركات التأجير على المدى المتوسط والبعيد.

2007. وقطاع تأجير المعدات يستحوذ على 36% من إجمالي سوق التأجير الأوروبي، وهي أكبر حصة مقارنة بـ 32% لتأجير السيارات و18% لتأجير وسائل النقل الضخمة و14% لتأجير العقارات. بيد أن هذا النمو بدأ يشهد تباطؤا فاعليا في الأسواق المتقدمة. لكن ماذا عن الأسواق الناشئة؟

وذكر التقرير أن أسواق الولايات المتحدة تعتبر أكثر نضوجا في هذا المجال، حيث بدأت شركات التأجير الأميركية والعالمية تنظر إلى الفرص المتاحة في الأسواق النامية. وفي دول كالصين والبرازيل وروسيا والأرجنتين والهند، يعتبر تأجير المعدات مفهوما جديدا نسبيا. فعلى الرغم من التطور المالي والاقتصادي الحاصل في هذه الدول، إلا أن أسواقها مازالت تعاني من الكثير من التحديات والمشاكل. ومن هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر البيئية التشريعية والقانونية غير المهيأة لهذا النوع من البنزين.

وقال التقرير أن السلطات في الدول الناشئة تسمح عادة بإنشاء نوعين من شركات التأجير (شركات التأجير التمويلي، وشركات التأجير التشغيلي) ويتطلب النوع الأول من الشركات ترخيصا من السلطات المالية والنقدية في البلاد، مثل وزارة المالية والبنك المركزي. لذا تفضل المؤسسات العالمية إنشاء شركات من النوع الثاني. وإذا أراد المستثمر تأسيس شركات تأجير تمويلي، عليه تطبيق جميع المعايير الضرورية للحصول

وصول الركود إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وحسب مؤسسة تأجير المعدات وتمويلها، تراجعت ثقة المستثمرين في هذا القطاع خلال الأشهر الأولى من العام الحالي، بعد أن كان مؤشر الثقة مستقرا خلال عام 2008.

6 - تحد آخر يواجه شركات التأجير المتعلق بأسواق الدين بشكل عام. فشح الائتمان وحذر البنوك في الإقراض خلقا صعوبة أمام هذه الشركات في بحثها عن تمويل المعدات الراغبة في امتلاكها بغرض تأجيرها.

وتذكر «سبائك» جملة تحديات وتأثيرات سلبية أصابت شركات تأجير المعدات في المنطقة العربية والعالم وتتلخص فيما يلي:

1- على الرغم من أن الشركات تؤجر أنواعا مختلفة من المعدات تتراوح بين المطارق والرافعات، لكن جميعها تلقي ضربة مؤلمة جراء التراجع الحاد في نشاط البناء والإنشاء.

2 - لدى شركات التأجير تكاليف ثابتة عالية، ولاسيما في شكل مصروفات إهلاك، والتي تختلف مستوياتها مع اختلاف نوعية المعدات، ويمكن تشبيه هذه الشركات بالفندق، بمعنى أن أي تراجع طفيف في معدلات التأجير قد يؤدي إلى تراجع أكبر في الأرباح.

3- سمة أخرى للصناعة تغير الخوف في نفوس المستثمرين اليوم، وهي المستويات العالية من المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

ما يفيد بشكل مباشر الشركات التي تلجأ للاستئجار، مشيرا إلى إمكانية تعدد جملة الآثار التي تربط قطاع التأجير بالاقتصاد، كالآتي:

- الإسهام في تزويد المشاريع بما تحتاجه من أصول لازمة لنشاطاتها.

- زيادة حجم الاستثمارات وسرعة تنفيذ المشاريع.

- الإسراع بإقامة صناعات متقدمة بفضل استخدام أحدث طرق التكنولوجيا.

- حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاط الشركة دون اللجوء إلى تجميد جزء كبير من أموالها.

- حماية الشركات من عوامل التضخم قصير الأجل حيث يتم الاتفاق بشروط محددة مدة طويلة.

واستصلاح الأراضي. أما عن الأطراف المرتبطة بهذه الصناعة، فهي المؤجر والمستأجر والمورد والمقترض. إذ هناك عقد الاعتماد بالتأجير وطرفاه مؤسسة التمويل ومؤسسة التمويل وعميلها، وعقد شراء وطرفاه مؤسسة التمويل والمورد. وبالنسبة لعقد شراء المعدات بقصد تأجيرها، فهو عقد بيع بظل المستأجر غريبا عنه قانونا وإن كانت له علاقة به أحيانا إذا حدد المعدات المطلوب شراؤها. أما عقد الإيجار فقد يكون وعدا من شركة التأجير للعميل بتأجير المعدات، ووعدا من العميل باستئجارها وذلك حتى يتم شراء وتسليم المعدات، فتبدأ مدة الإيجار. وخلال هذه المدة تظل شركة التأجير مالكة للمعدات، وهذه الملكية تمكنها من استرداد المعدات إذا أفلس المستأجر أو توقف عن الوفاء بالتزاماته. وهذه الحالات باتت شائعة في ظل الأزمة المالية الحالية. وانتقال الأزمة إلى أحضان الاقتصاديات الحقيقية أرخى بظلاله على سوق التأجير الذي شهد تباطؤا في النمو خلال الأشهر القليلة الماضية.

أما عن الأطراف المرتبطة بهذه الصناعة، فهي المؤجر والمستأجر والمورد والمقترض. إذ هناك عقد الاعتماد بالتأجير وطرفاه مؤسسة التمويل ومؤسسة التمويل وعميلها، وعقد شراء وطرفاه مؤسسة التمويل والمورد. وبالنسبة لعقد شراء المعدات بقصد تأجيرها، فهو عقد بيع بظل المستأجر غريبا عنه قانونا وإن كانت له علاقة به أحيانا إذا حدد المعدات المطلوب شراؤها. أما عقد الإيجار فقد يكون وعدا من شركة التأجير للعميل بتأجير المعدات، ووعدا من العميل باستئجارها وذلك حتى يتم شراء وتسليم المعدات، فتبدأ مدة الإيجار. وخلال هذه المدة تظل شركة التأجير مالكة للمعدات، وهذه الملكية تمكنها من استرداد المعدات إذا أفلس المستأجر أو توقف عن الوفاء بالتزاماته. وهذه الحالات باتت شائعة في ظل الأزمة المالية الحالية. وانتقال الأزمة إلى أحضان الاقتصاديات الحقيقية أرخى بظلاله على سوق التأجير الذي شهد تباطؤا في النمو خلال الأشهر القليلة الماضية.

تناول التقرير الشهري لشركة سبائك للإجارة والاستثمار تأثيرات الأزمة المالية على هذا القطاع وفرص النمو المتاحة فيه على المدى المتوسط والبعيد. وأضاف التقرير أن الأزمة الحادة التي أصابت أسواق العالم أرخت بظلالها على صناعة تأجير المعدات التي يتخطى حجمها الـ 650 مليار دولار في الولايات المتحدة الأميركية و713 مليار يورو (أكثر من تريليون دولار) في أوروبا.

وبين التقرير أنه في الولايات المتحدة التي تستحوذ على حصة الأسد من قطاع التأجير العالمي دون منازع - تراجع حجم العقود الجديدة لتأجير المعدات حوالي 35,7% في النصف الأول من عام 2009 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2008، إذ بلغت قيمة هذا النوع من العقود الأميركية في أول 6 أشهر من العام الحالي حوالي 26,1 مليار دولار، مقارنة مع 40,6 مليار دولار في النصف الأول من عام 2008. وحسب أرقام اتحاد شركات تأجير المعدات وتمويلها ELFA، تراجع حجم عقود التأجير المبرمة في الربع الثاني من العام الحالي 40,1% في الولايات المتحدة مقارنة مع الفترة نفسها من 2008.

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تآثر صناعة تأجير المعدات لا يتعدى تباطؤ النمو. فحسب إتحاق التأجير في الأسواق المتقدمة مازالت صغيرة نسبيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة اختراق صناعة تأجير المعدات في الدول الأوروبية 33,8% في عام 2007، حسب أرقام مؤسسة إيز يوروب (يذكر أن «إيز يوروب» تمثل 46 اتحادا لـ 1500 شركة تأجير معدات في 34 دولة أوروبية).

والمع التفرير إلى أنه شهدت صناعة تأجير المعدات نموا ملحوظا في القارة العجوز خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 2,7% في 2002 و12,4% في

وقال التقرير: لم ينقش غبار الأزمة المالية العالمية بعد، تبدو الصورة غير واضحة لمستقبل جميع قطاعات الاقتصاد. لكن بما أن شركات التأجير في المنطقة تعتبر حديثة التأسيس نسبيا، ونظيرتها العالمية اعتادت على تجديد معداتها بشكل دائم، تكون هذه المؤسسات دخلت مرحلة الركود الاقتصادي بأسطول حديث أيضا. ويمكن لشركات التأجير هذه إيقاف شراء معدات جديدة وإدارة الطلب الحالي بواسطة معدات قديمة. ولو أصبحت السيولة النقدية نادرة، فإن الوفورات الناجمة عن إيقاف المصروفات الرأسمالية، لابد أن تضمن إمكانية استمرار في النمو وفسي خدمة الديون، إن وجدت. وتعتبر «سبائك» أن هناك اتجاهات وعوامل عدة لابد أن تعزز النمو طويل الأجل، فمع الشح الائتماني وتراجع مستويات السيولة حول العالم، بدأ المستثمرون يلجأون إلى استئجار معدات عليهم بدل شرائها. وهذا ما يخلق فرصا مجدية أمام شركات التمويل والتأجير على حد سواء. ومع الانتشار التدريجي لتأجير المعدات خلال الأزمة الحالية، يمكن للشركات الاحتفاظ بالمعدات التي لم يالفوا سابقا استخدام المعدات المستأجرة.

وفي الختام، تشير «سبائك» في تقريرها الشهري، إلى أن بعض الأسواق حول العالم مازالت تزخر بالفرص لقطاع تأجير المعدات، خصوصا في الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وروسيا ودول أوروبا الشرقية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقال التقرير: لم ينقش غبار الأزمة المالية العالمية بعد، تبدو الصورة غير واضحة لمستقبل جميع قطاعات الاقتصاد. لكن بما أن شركات التأجير في المنطقة تعتبر حديثة التأسيس نسبيا، ونظيرتها العالمية اعتادت على تجديد معداتها بشكل دائم، تكون هذه المؤسسات دخلت مرحلة الركود الاقتصادي بأسطول حديث أيضا. ويمكن لشركات التأجير هذه إيقاف شراء معدات جديدة وإدارة الطلب الحالي بواسطة معدات قديمة. ولو أصبحت السيولة النقدية نادرة، فإن الوفورات الناجمة عن إيقاف المصروفات الرأسمالية، لابد أن تضمن إمكانية استمرار في النمو وفسي خدمة الديون، إن وجدت. وتعتبر «سبائك» أن هناك اتجاهات وعوامل عدة لابد أن تعزز النمو طويل الأجل، فمع الشح الائتماني وتراجع مستويات السيولة حول العالم، بدأ المستثمرون يلجأون إلى استئجار معدات عليهم بدل شرائها. وهذا ما يخلق فرصا مجدية أمام شركات التمويل والتأجير على حد سواء. ومع الانتشار التدريجي لتأجير المعدات خلال الأزمة الحالية، يمكن للشركات الاحتفاظ بالمعدات التي لم يالفوا سابقا استخدام المعدات المستأجرة.

وفي الختام، تشير «سبائك» في تقريرها الشهري، إلى أن بعض الأسواق حول العالم مازالت تزخر بالفرص لقطاع تأجير المعدات، خصوصا في الأسواق الناشئة مثل الصين والهند وروسيا ودول أوروبا الشرقية ودول مجلس التعاون الخليجي.



تحمل المخاطر

لما كانت المعدات مملوكة لشركة التأجير، فالأصل أن تتحمل هي مخاطرها، لكنها في الغالب تشتترط على المستأجر أن تكون عليه مخاطر هلاك المعدات أو تلفها مع إلزامه بالتأمين عليها أو تقوم هي بالتأمين على حسابها لصالحها، ويلتزم المستأجر كذلك بعدم التصرف في المعدات أو رهنها وعليه دفع الإيجار المستحق وفقا للعقد بين الطرفين.

مؤسسة التمويل

تلعب مؤسسة التمويل الدولية (I.F.C) دورا مهما في تمويل شركات تأجير المعدات في الدول النامية من منطلق نقص التمويل طويل الأجل وتشجيعها على إدخال التكنولوجيا الحديثة. وقد أسهمت المؤسسة في عدد من شركات تأجير المعدات في الأسواق الناشئة.